وكان وجهه ان حاله اغنى الفطرة والانفاق كان منفيا عنه ظاهرا وقد ثبت نفسه به الامن حين استكفافه ثم رايته مثله بان ذلك مواساة وفضيلته انه لو كان ذلك باجبار حكم حيث وهو محتمل انتهى شوبري يوم العيد وليلته وما يليق بها اي بنفسه وممونه من ملبس ومسكن وخادم

مسكن اجارة معتادة ودفع الاجرة محللة للموجر او استاجر بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته فهو بين عليه وهو لا يمنع الوجوب

وخادم يحتاجها ابتداء اي مطلقا او في خصوص اليوم والليلة كالقوت بدليل التقييد بذلك وسكوتهم عن امة يحتاجها للتمتع هل من انه هل يشترط الفضل عنها ام لا ويها مش التحرير خط الشيخ الشوبري وخادم وامة التمتع المضطر لها لاجل التمتع هل تلحق بالخادم بجامع او في ان يرق كافرة في الخ فاوجبوه معها لامع عبد لانه قد لا يحتمل وما يوجد الفرق بين ما هنا والحج ان ما هنا لم يوجبوا سوى واحد فيها ما لا يحتمل في غيرها وما يوجد عندهم اقتضى هنا ان له ان يعد هل يمنع رقها واتفاقهم على انه يمنع انتهى يحتاج الجواد وقوله يحتاجها لائقا من الحوائج المهمة وهل لا قال يحتاجها وقد يقال راجع الاختصار قاله الشوبري لكن قيد في شرح البهجة الحاجة بالاجرة في المسكن والخادم وكتب عليه الشيخ ابن قاسم قد يقتضي انه لو يحتج في ليلة العيد ويومه ويحتاج لها بعد ذلك لم يشترط الفضل فيها وكتب للفطر يوم عيد وليلته ينبغي ان يكون هذا ظرفا للخادم والمنزل وغيرهما قاله البرماوي وهو محل نظر ويؤيد النظر قول الشيخ ارملي ان الخادم والمسكن من الحوائج المهمة كالثوب لاقتضائه عدم الرق بين الحاجة الناجزة وغيرها قاله الاطفيحي في حاشيته وعن دينه ولو كان مؤجلا ولو رضي صاحبه بالتاخير هذا ارجح من مرجوح والراجح انه لا يشترط ان تكون ناضة عن دينه ولو لا مع كما اقتضاه كلام الامام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة ولا يمنع وجوب نفقة الزوجة ولا جنس وجوب الفطرة التابعة لها قاله الشيخ ارملي

ما يخرجه في الفطرة قال الشيخ الرملي وقضية كلامهم انه لا فرق على الكسب لا تخرجه عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج انتهى ومثل الفرق على الكسب بالطريق الاولى اذا قدر على التحصيل بالقرض او نحوه فانه لا يكلف ولكنه لا يكلف القادر على الاكتساب الكسب بالطريق الاولى والان الامور الخارقة للعادة لا يشرع عليها الاحكام بخلاف من فضل عليه ذلك فانه تجب عليه زكاة الفطر ولا يشترط كونه الموجد فاضلا عن راس ماله وضيعته ولو لتسكن بدونها وفارقا المسكن والخادم بالحاجة

الناجزة

الناجزة قاله الشيخ الرملي وخرج بالليق بها ايبنفسه وممونه مما ذكر من ملبس ومسكن وخادم غيره بالرفع فاعل خرج اي غير اللايق فلو كان مما ذكر من الملبس ونحوه نفيسا يمكن ابدال ما يليق بها وجب اخراج الفاضل

في زكاة الفطر يلزمه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج فيباع المسكن والخادم هنا ولو كانا مألوفين له لكن يلزمه بيعهما اذا كانا مألوفين له وجهان في الكفارة بخيبران هناك لكن فرق في المنهج الصغير والروضة بين وجوب بيع المألوفين هنا دون الكفارة بان للكفارة بدلا في الجملة فلا ينقض بالمرتبة الاخيرة منها بخلاف ما هنا قاله شيخنا الشبراملسي رحمه الله تعالى افاده من كلام الشيخ الرملي وخرج بالابتداء ما لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بان تمكن من اخراجها ولم يفعل فانه يباع فيها خادمه ومسكنه ويلزمه القرولة عن وظيفته وخرج بها في الفطرة للزوجة ما بذمته وهذا بخلاف ما لو كان معسرا ليلة العيد ويومه وكان له وظيفة يستقر له معلوم مهما من انه بعد معسرا لا ملبسه انه يترك للمفلس وهو دست ثوب يليق به لانها اي الفطرة التحقت بالديون فضل الحجر عليه بالفلس يترك له دست ثوب يليق به وتوفى ما يليق بها مع ذكر الملبس والتقييد بالحاجة في المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي عبارة المنهاج وقد بسطت الكلام على مسالة الدين في شرح الروض والمعتمد فيه ما قلناه وبه جزم النووي في نكته ونقله عن الاصحاب وقد تقدم انه راجع في المعنى عدم اشتراط كونها فاضلة عن الدين لانه لا يمنع وجوب الزكاة وتوالف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال كما تقدم على الكسب لا تخرجه عن الاعسار والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه لخدمته او خدمة ممونه لا لعمله في ارضه او ماشيته ذكره في المجموع قال الشيخ الرملي ويقاس به حاجة المسكن انتهى فيقال يحتاجه لسكنه او سكن ممونه ممن تلزمه مونته لا لحبس دوابه فيه ولا لخزن تبن فيه لدوابه قاله شيخنا

فرع لقيط الفاء في اهل الربط بان الوقف اذا كان على معينين كزيد وعمرو فطرة لكلهم الغلة وكذا ان كان الوقف على مقيمين بها وحدث الغلة وفيهم ميتون لدخولها في ملكهم ومن ابتدع لا يشاركهم فيها وكان الوقف على الصوفية مطلقا فدخل بعضهم اليها قبل الغروب على نية الاقامة ان علم منهم في المعلوم الحاضر للربط بالتعيين بالطريق هذا كله اذا اطلق الوقف فلو شرط كل ملتزم فدخل قبله فله فطرة عليهم واما المنقطعة في المدارس فان كانت كبيرا يتم معتدة بالشهر فاذا هل شوال والوقف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)